



## الاجتماع الإقليمي الأفريقي الثالث عشر

الوثيقة: AFRM.13/D.8

أديس أبابا، إثيوبيا، ٣٠ تشرين الثاني/ نوفمبر - ٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥

### إعلان أديس أبابا

### تحول أفريقيا بفضل العمل اللائق من أجل تنمية مستدامة

#### أطر وأفاق من أجل تنمية شاملة ومستدامة

١. إن مندوبي الحكومات وأصحاب العمل والعمال من ٤٥ بلداً أفريقيًا، إذ اجتمعوا في سنة شهدت تقدماً يعتد به في وضع برامج شاملة على مستوى القارة وعلى المستوى العالمي من أجل اتخاذ إجراءات لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، أحاطوا علماً مع التقدير بإدراج برنامج العمل اللائق لمنظمة العمل الدولية في هذه الأطر الجديدة من أجل التنمية. ومنذ عام ٢٠٠٧ عندما اعتمد الاجتماع الإقليمي الأفريقي الحادي عشر "برنامج العمل اللائق في أفريقيا"، قامت ٥١ دولة من أصل ٥٤ دولة بإدماج العمل اللائق في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية.
٢. وتعزز هذا التقدم على المستوى الوطني أكثر فأكثر بفضل التزام كبير على المستويين الإقليمي والعالمي. وفي كانون الثاني/ يناير ٢٠١٥، اعتمد مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي في أديس أبابا، إعلان وخطة عمل بشأن العمالة والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية الشاملة، ودعا منظمة العمل الدولية إلى العمل يداً بيد مع الاتحاد الأفريقي والشركاء الآخرين في برنامج أولويات خماسي السنوات. ويطلق هذا البرنامج خطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، التي تشمل في أولى أولوياتها تحقيق ازدهار أفريقيا، بالاستناد إلى نمو شامل وتنمية مستدامة يتحققان بفضل العمل اللائق.
٣. بالإضافة إلى ذلك، اضطلعت أفريقيا بدور رئيسي في ضمان أن يحتل الهدف ٨ الذي يسعى إلى تعزيز نمو اقتصادي مطرد وشامل ومستدام، وتحقيق العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للجميع، صميم برنامج تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتتضمن أهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ الكثير من الإحالات الإضافية إلى برنامج العمل اللائق لمنظمة العمل الدولية.
٤. ومن شأن الإقرار بالأهمية الأساسية التي تتسم بها العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق من أجل تحقيق تنمية شاملة ومستدامة، أن يستحدث فرصاً ومسؤوليات موسعة جديدة أمام الهيئات المكونة وأمام المنظمة ككل في عملية صنع السياسات على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي.
٥. وعلى مدى العقد الماضي، شهدت اقتصادات أفريقية كثيرة معدلات نمو اقتصادي مطردة وتخفيف حدة الفقر المدقع. وتضم أفريقيا ستة اقتصادات من بين الاقتصادات الأسرع نمواً في العالم. بيد أن التقدم في تنويع القدرة الإنتاجية كان محدوداً وكان انعدام المساواة يتزايد في بلدان كثيرة وشهدت أفريقيا أعلى معدل لانتشار الفقر.
٦. والتوقعات الاقتصادية المباشرة لأفريقيا أخذة في الوهن، مما يؤدي إلى تزايد الشواغل فيما يتعلق بالحد من الفقر وعكس الاتجاه نحو تزايد انعدام المساواة. وقد أدى تباطؤ النمو العالمي مرة أخرى إلى انكشاف اعتماد القارة على الصادرات من المواد الخام.

٧. وعلى الرغم من ذلك، فإن بلدان أفريقيا تملك الموارد من قوى عاملة شابة وروح قوية لتنظيم المشاريع وقطاع خاص دينامي، باعتبارها أساساً لاستراتيجية أقوى وأكثر تكاملاً على صعيد القارة من أجل تحقيق الازدهار والاستدامة. كما يمكن أن يلعب القطاع العام والاقتصاد الاجتماعي في أفريقيا أدواراً هامة في عملية التحول. وتتمثل عناصر رئيسية في تحرير هذه الطاقات، في استحداث بيئة مؤاتية للمنشآت المستدامة ومؤسسات سوق العمل القوية وتعزيز الحوار الاجتماعي والاحترام الكامل للمبادئ والحقوق الأساسية في العمل.

٨. ويعترف الاجتماع بأن الإرهاب يشكل عائقاً أمام التنمية المستدامة في أفريقيا وفي كل مكان، ويدينه إدانة قاطعة.

## أولويات سياسات عالم العمل

٩. رغم التقدم الكبير الذي تحقق في مجال الأولويات السياسية التي حددتها الاجتماعات الإقليمية الأفريقية السابقة لمنظمة العمل الدولية، لا يزال برنامج العمل اللائق في أفريقيا غير منجز. ومن شأن ضرورة إدماج العمل اللائق إجمالاً أكمل في استراتيجيات التنمية الوطنية المستدامة فضلاً عن الأطر الإقليمية والعالمية، أن تمكن المنظمة من بناء شراكات أقوى من أجل تحقيق المزيد من التقدم.

١٠. وها هي أفريقيا تقترب من تحقيق التصديق الشامل على جميع اتفاقيات منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل - وهي غاية يتوقع أن تتحقق بحلول الاجتماع الإقليمي الأفريقي المقبل في السنة التي تحتفل فيها منظمة العمل الدولية بمئويتها، أي عام ٢٠١٩. ومع ذلك فإن التطبيق الكامل لهذه المعايير بعيد بأشواط عن أن يكون شاملاً. وتتعهد الحكومات ومنظمات أصحاب العمل ونقابات العمال بأن تستعين على أكمل وجه بألية الإشراف في منظمة العمل الدولية لتعزيز تطبيق معايير العمل الدولية مع التركيز بصورة خاصة على الاحترام الكامل للمبادئ والحقوق الأساسية في العمل، وهو الأساس الذي يقوم عليه الحوار الاجتماعي الفعال ومؤسسات سوق العمل الناجحة.

١١. والأولوية العظمى بالنسبة للهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية في أفريقيا، هي بناء وتقوية مؤسسات سوق عمل تمكن من تحقيق هدف توفير العمل اللائق للجميع. وتحقيقاً لهذه الغاية، وبالتشاور مع الهيئات المكونة، ستقوم منظمة العمل الدولية بالمساعدة على وضع برامج ترمي إلى تعزيز قدراتها للمشاركة في الأطر الإنمائية الإقليمية والعالمية الجديدة. ومن شأن تجديد التركيز على تشجيع حوار اجتماعي فعال وهيكل ثلاثي ناجح، أن يعزز إسهام الهيئات المكونة في تنفيذ الأطر الإنمائية المستدامة الجديدة على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

١٢. وهناك حاجة إلى تحويل الاقتصادات الأفريقية وتنويعها من خلال تسريع التصنيع والاستثمار في الهيكل الأساسي والتكنولوجيات الجديدة وزيادة الانتاجية الزراعية. ومن شأن ذلك أن يفضي إلى مزيد من النمو الشامل وإلى استحداث فرص العمل اللائق.

١٣. وتشمل أولويات السياسات على صعيد القارة ما يلي:

(أ) استحداث وظائف لائقة للجميع، والتركيز بصورة خاصة على الشباب والنساء والمعوقين؛

(ب) تعزيز الحوار الاجتماعي الفعال وهيكل الثلاثي الناجح؛

(ج) تقوية مؤسسات سوق العمل؛

(د) تسريع الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم بالاستناد إلى توصية "الانتقال من الاقتصاد غير المنظم إلى الاقتصاد المنظم، ٢٠١٥" (رقم ٢٠٤)؛

(هـ) تحسين البيئة لصالح المنشآت المستدامة، لا سيما المنشآت المتوسطة والصغيرة وبالغة الصغر، وتزويدها بالحوافز اللازمة لنموها؛

(و) تشجيع بيئة مؤاتية للمشاريع والاستثمار؛

(ز) تعزيز روح تنظيم المشاريع؛

(ح) مد نطاق الحماية الاجتماعية عن طريق إرساء أرضيات وطنية للحماية الاجتماعية والحفاظ عليها، بالاستناد إلى توصية "أرضيات الحماية الاجتماعية، ٢٠١٢" (رقم ٢٠٢)؛

(ط) تعزيز القابلية للاستخدام من خلال الاستثمار في التعليم وتنمية المهارات والتعلم المتواصل والتدريب المهني والتلمذة الصناعية والتدريب؛

(ي) تعزيز الإنتاجية عن طريق إنعاش مراكز الإنتاجية وربط الإنتاجية بالتحسينات في ظروف العمل والكسب؛

(ك) معالجة انعدام المساواة بين الجنسين في عالم العمل؛

(ل) تعزيز الإدارة السديدة لهجرة اليد العاملة على الصعيد الوطني والإقليمي الفرعي والإقليمي والدولي ووضع سياسات تراعي احتياجات سوق العمل بالاستناد إلى معايير منظمة العمل الدولية المعنية وبما يتفق مع إطار منظمة العمل الدولية متعدد الأطراف بشأن هجرة اليد العاملة؛

(م) تشجيع انتقال عادل نحو اقتصادات ومجتمعات مستدامة بيئياً تشمل الجميع، بالاستناد إلى المبادئ التوجيهية لمنظمة العمل الدولية؛

(ن) تعزيز اتساق السياسات والتنسيق فيما بين الوزارات.

## دور منظمة العمل الدولية في تعزيز العمل اللائق والتنمية الشاملة

١٤. إننا في صدد بناء مجموعة أفريقية وعالمية قوية من الالتزامات إزاء برنامج العمل اللائق. وتقع على عاتقنا مسؤولية العمل معاً عن طريق الحوار الاجتماعي الثلاثي لجعل تطلعاتنا حقيقة واقعة. وينبغي للحكومات أن تضع وتستعرض خططها واستراتيجياتها كي تأخذ في الاعتبار الدعوة الواردة في برنامج عام ٢٠٣٠ إلى وضع استراتيجيات وطنية للتنمية المستدامة. ومن الحيوي أن تكون وزارات العمل والاستخدام والشؤون الاجتماعية جزءاً لا يتجزأ من عملية صنع القرار. وينبغي أن يكون الشركاء الاجتماعيون ضالعين في تخطيط وتنفيذ ورصد وتقييم تلك الخطط والاستراتيجيات.

١٥. وبناءً على طلب من الهيئات المكونة، سينظر المكتب في دعم حوارات ثلاثية وطنية بهدف تحديد الأولويات السياسية الخاصة بكل بلد، على ضوء الفرص الجديدة التي تتيحها أطر التنمية المستدامة الإقليمية والعالمية والمناقشة العالمية لمنظمة العمل الدولية بشأن مستقبل العمل.

١٦. وسوف يضطلع المكتب بدوره كاملاً في الفرق القطرية للأمم المتحدة، التي ستقدم الدعم للاستراتيجيات الوطنية عن طريق الجيل المقبل من البرامج القطرية للعمل اللائق، التي يتعين وضعها بالتشاور الكامل مع الشركاء الاجتماعيين وبالاستناد إلى النهج المتكامل للعمل اللائق، كما يدعو إليه إعلان منظمة العمل الدولية بشأن العدالة الاجتماعية من أجل عولمة عادلة لعام ٢٠٠٨. وسوف يسهل المكتب ضلوع الهيئات المكونة لمنظمة العمل الدولية في عمل الفرق القطرية للأمم المتحدة.

١٧. وتوخياً لتحقيق تطلعات هذا الإعلان، فإننا نطلب من المكتب القيام بما يلي:

(أ) جعل برامجه في أفريقيا تتماشى مع إعلان وخطة عمل الاتحاد الأفريقي بشأن العمالة والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية الشاملة فضلاً عن برنامج الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣؛

(ب) تعزيز أوجه التداوب مع المنظمات والمؤسسات الإقليمية، لا سيما مفوضية الاتحاد الأفريقي والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا واللجنة الاقتصادية لأفريقيا التابعة للأمم المتحدة ومصرف التنمية الأفريقي، بشأن قضايا الاقتصاد الكلي وسوق العمل والعمالة والحماية الاجتماعية وحقوق العمال؛

(ج) العمل مع منظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال على الصعيدين الإقليمي والإقليمي الفرعي بشأن الأطر الإنمائية الجديدة؛

- (د) المشاركة مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بهدف تحقيق اتساق السياسات بشأن العمل اللائق من أجل التنمية المستدامة؛
- (هـ) الإسهام في التكامل الاقتصادي الإقليمي عن طريق إسداء الإرشاد والدعم إلى اللجان الاقتصادية الإقليمية الأفريقية بشأن قضايا من قبيل التجارة والاستثمار وحرية تنقل الأشخاص وقابلية نقل إعانات الحماية الاجتماعية والاعتراف بالمهارات ومعايير العمل؛
- (و) تسهيل تنفيذ البرنامج المشترك بين مفوضية الاتحاد الأفريقي ومنظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة واللجنة الاقتصادية لأفريقيا بشأن الإدارة السديدة لهجرة اليد العاملة من أجل التنمية والتكامل في أفريقيا؛
- (ز) تقديم بحوث وتحليلات وارشادات تقنية قائمة على البيانات إلى الهيئات المكونة بشأن قضايا ذات صلة ببرنامج العمل اللائق، من قبيل منهجية البيئة المؤاتية للمنشآت المستدامة؛
- (ح) تشجيع التعاون بين بلدان الجنوب كوسيلة لتسهيل تبادل الخبرات وتقاسم الممارسات الحسنة والتعلم المتبادل بين بلدان الإقليم وبالتعاون مع أقاليم أخرى؛
- (ط) بناء قدرات الهيئات المكونة للمساهمة بفعالية في تحقيق العمل اللائق من أجل التنمية المستدامة والشاملة من خلال تعزيز الحوار الاجتماعي والمفاوضة الجماعية وغير ذلك من المسائل السياسية، بالجوء إلى مؤسسات من قبيل مركز التدريب الدولي التابع لمنظمة العمل الدولية في تورينو؛
- (ي) تشجيع تصديق وتنفيذ الاتفاقيات بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل، وتصديق سائر اتفاقيات منظمة العمل الدولية المحدثة، فضلاً عن تطبيق جميع اتفاقيات منظمة العمل الدولية المصدقة الأخرى، من خلال برامج العمل والتعاون الإنمائي وحملات التوعية؛
- (ك) تسريع جهوده الرامية إلى تعزيز إعلان المبادئ الثلاثي لمنظمة العمل الدولية بشأن المنشآت متعددة الجنسية والسياسة الاجتماعية مع التركيز القوي على دعم الهيئات المكونة الثلاثية على المستوى القطري، والشراكات مع الهيئات الفاعلة المعنية الأخرى وتسهيل تبادل الخبرات؛
- (ل) بالتشاور مع الهيئات المكونة، وضع وتنفيذ جيل جديد من البرامج القطرية للعمل اللائق، تتماشى مع برنامج عام ٢٠٣٠ من أجل التنمية المستدامة وبرنامج عمل أديس أبابا بشأن تمويل التنمية وبرنامج الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ وإعلان الاتحاد الأفريقي بشأن العمالة والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية الشاملة؛
- (م) توسيع برنامج تعاونه الإنمائي في القارة وتقوية جهوده الرامية إلى حشد الموارد، بما في ذلك من خلال حشد الموارد المحلية؛
- (ن) توسيع نطاق التزام المكتب في الدول ذات الوضع الهش في أفريقيا على أساس الاستراتيجية الإطارية المقدمة إلى الاجتماع الإقليمي الأفريقي الثالث عشر والتي تدعو إلى تعزيز المؤسسات والآليات من أجل العمالة الجيدة واستحداث أساليب العيش وتعزيز الحماية الاجتماعية والدفع قدماً بالإنصاف والحقوق في العمل.
١٨. سيقوم المكتب بإعداد تقرير عن تنفيذ هذا الإعلان وأثره كي يستعرضه الاجتماع الإقليمي الأفريقي الرابع عشر (٢٠١٩).